

تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية

Analysis of the Success of the Malaysian Experience in the Development of the Islamic Financial Industry Factors

بوريش أحمد
جامعة تلمسان

Ahmed89_13@yahoo.fr

لشهب الصادق
جامعة ورقلة

sadlach@yahoo.com

ملخص :

برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة وأصبحت تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دوليا اتجاهها إيجابيا من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مع مساهمين من مختلف البلدان. وتقدم هذه الورقة البحثية نظرة حول الممارسات وآفاق التمويل الإسلامي في ماليزيا كنموذج يساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، بحيث يتم فحص الطلب وآليات التمويل في ضوء المبادئ التوجيهية الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي، وهذا النظام له مزاياه الخاصة والقيمة التي من شأنها أن تجعل من هذا النظام اختيار مهم في تلبية مصالح استثمارية محددة وتلبية الاحتياجات. **الكلمات المفتاحية:** تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المصارف الإسلامية، النظام المصرفي الماليزي.

Abstract:

Islamic finance industry has grown rapidly over the last three decades. Its activities of competition and effects on financial markets are getting more and more recognition worldwide and also importantly for its impact on economic development. The Islamic finance industry banking segment has become systemically important. It's projected to continue to expand in response to economic growth in a dozen countries in a wide range of regions.

The purpose of this paper is to discuss the Practices and the prospects of Islamic finance in Malaysia. The paper is going to examine the funding mechanisms and demand in the light of Islamic guidelines principles issued by the Central Bank of Malaysia. The advantages and values of this system make it importance choice to achieve specific investment benefits and meet the requirements.

Keywords: Development of Islamic finance industry, Islamic bank ,Malaysian Islamic System .

المقدمة:

تزايد الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية بصفة خاصة، مما أسهم في نموها حيث وصل حجمها 729 مليار دولار سنة 2007، أما اليوم تشير تقديرات Standard and Poors والسوق المصرفي الإسلامي العالمي أن سوق التمويل الإسلامي في بداية سنة 2015 يقدر تقريبا 2400 مليار دولار¹، والمثير للانتباه أن دولة كماليزيا استطاعت بفضل تبنيتها هذا النظام من أن تصبح من الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية في العالم، إذ من بين القطاعات التي شملها النظام المالي الإسلامي في ماليزيا هو القطاع المصرفي الذي بدأ منذ تأسيس بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) عام 1983. أصبحت ماليزيا اليوم تقدم عددا كبيرا من الخدمات المصرفية وهو ما ساهم في تسجيل نمو سريع على مستوى صناعة التمويل الإسلامي واستقطاب أكبر المؤسسات المالية العالمية، ما جعلها وجهة يختارونها لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي. ومنه يمكن تلخيص إشكالية البحث كما يلي: إلى أي مدى استطاعت التجربة الماليزية تطوير الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات والاضطرابات التي أصبحت تشهدها البيئة المالية العالمية؟.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

- 1_ محاولة الاستفادة من عوامل نجاح التجربة الماليزية خاصة في ظل التغيرات التي أصبحت تشهدها البيئة المالية العالمية من تحولات وتطورات انعكست على القطاع المصرفي الإسلامي؛
 - 2_ البحث عن الإجراءات التي مكنت من نجاح التجربة الماليزية التي أصبحت تعد اليوم من بين التجارب الرائدة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية؛
 - 3_ تحليل مؤشرات نجاح التجربة الماليزية باعتبارها من البلدان الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية.
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية والاستفادة من خبراتها التي سمحت لها بتطوير الصناعة المالية الإسلامية، في ظل التغيرات التي أصبحت تعيشها البيئة المالية العالمية والتي ساهمت دون شك في اشتداد حدة المنافسة.
- 1 - الوضعية الحالية الإقليمية والعالمية لتطور الصناعة المالية الإسلامية:**

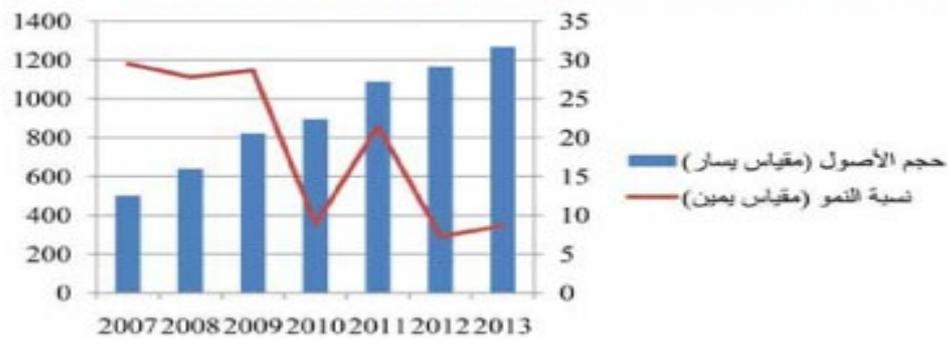
سوف نتعرض لتطور الصناعة المالية الإسلامية وتوزيع نشاطها عبر العالم وتركيب أصولها وتطبيقاتها وأفاق تطورها والتحديات الاستراتيجية.

1.1 - تطور حجم المالية الإسلامية وتوزيع نشاطها وتركيب أصولها عبر العالم:

يشهد التمويل الإسلامي نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمان وتقليل المخاطر، ومن المتوقع أن تواصل الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية توسعها خاصة في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

ارتفع عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل حالياً إلى أكثر من 700 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم منها 250 مؤسسة في دول الخليج العربي و 100 في الدول العربية الأخرى، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014 بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80 % من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين عربياً ودولياً كما تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط حوالي 1 % من الأصول المالية العالمية وهذا ما يوضحه الرسم البياني رقم (1).

رسم بياني 1: حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة (مليار دولار) ونسب نموها (%)، 2007-2013



المصدر: اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم انظر الى الموقع:

<http://www.uabonline.org/en/magazine> (تاريخ التصفح 01 جويلية 2015)

بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنهاية العام 2008 حوالي 639 مليار دولار و822 مليار دولار بنهاية العام 2009 بزيادة 28.6 % و 895 مليار دولار بنهاية العام 2010 (بزيادة 8.9 %) و1,087 مليار دولار بنهاية العام 2011 بزيادة 21,5% الى 1,166 مليار دولار في العام 2012 أي بزيادة 7,3% لتصل إلى 1,267 مليار دولار في العام 2013 محققة نمواً يبلغ 8.67% . وصل حجم هذه الأصول بنهاية العام 2013 الى حوالي 1250 مليار دولار وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصول هذه المصارف حوالي 80 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) بنسبة 15 % ثم الصناديق الإسلامية الاستثمارية بنسبة 4 % وأخيراً صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) بنسبة 1% .

2.1 - الانتشار العالمي للصناعة المالية الإسلامية:

لقد شهدت الأصول المالية الإسلامية ارتفاعاً كبيراً، حيث ارتفعت من 800 مليار دولار سنة 2009 إلى حوالي 2 تريليون دولار سنة 2014 أي بارتفاع يقدر بنسبة 250% في 5 سنوات فقط، وتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية على أكثر من 80 دولة من جميع قارات العالم حيث يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في دول الخليج العربي التي تستحوذ على 830 مليار دولار من حجم الأصول المالية الإسلامية في العالم سنة 2013 أي تمثل حوالي 66% من إجمالي أصول المالية الإسلامية المتعامل بها على مستوى العالم، وتستحوذ ماليزيا ودول الآسيان على نسبة 20,56 % من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، في حين أن تركيا تستحوذ على قرابة 10 % من الأصول المالية الإسلامية في المقابل تستحوذ دول جنوب شرق آسيا على 3%².

1-3_ أداء المصارف الإسلامية:

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأوسع نمواً في النظام المالي العالمي وخلال العقد الأخير تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير، وحققت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة 2009-2012 حوالي 11% للمصارف الإسلامية، مقابل 6,8% للتقليدية لكن أرباح المصارف الإسلامية لم تنم بنفس الوتيرة، فقد بلغ إجمالي العائد على الأصول خلال الفترة 2009-2012 حوالي 1,51% في المصارف الإسلامية (باستثناء تلك الموجودة في إيران والسودان لأن قطاعهما المصرفي إسلامي بالكامل) مقابل 2,12% في المصارف التقليدية في الدول نفسها، وفي عام 2012 بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية في أكبر 20 مصرفاً إسلامياً 12,6% مقابل 15% في أكبر 20 مصرفاً تقليدياً³ لكن من المتوقع أن تؤدي مشاريع إعادة الهيكلة (التي بدأت عام 2011) في عدد من المصارف الإسلامية البارزة إلى تعزيز ورفع مستوى القطاع المصرفي الإسلامي وزيادة الأرباح.

جدول رقم (01): يوضح أصول وأداء أكبر 20 مصرفاً إسلامياً في العالم لسنة 2013

المصرف	البلد	الأصول (مليار دولار)	العائد على الأصول %	العائد على الملكية %
1 مصرف الراجحي	السعودية	71.29	2.95	21.692
2 بنك مسكن	إيران	54.62	0	5.42
3 بيت التمويل الكويتي	الكويت	52.29	0.60	4.36
4 بنك علي	إيران	37.84	0.44	8.72
5 Amislamic Bank Berhad	ماليزيا	33.79	0.03	13.60
6 Bank Kerjaama Rakyat Malaysia Berhad	ماليزيا	29.90	0.97	19.50
7 بنك دبي الإسلامي	الإمارات	25.96	1.97	11.99
8 may bank islamic Berhad	ماليزيا	25.96	2.19	16.43
09 Bank Sadrat Iran	إيران	24.32	1	18.14
10 بنك أبوظبي الإسلامي	الإمارات	23.32	1.40	9.52
11 بنك قطر الإسلامي	قطر	20.10	1.70	10.82
12 مجموعة البركة المصرفية	البحرين	19.06	36.64	0.24
13 Cimb Bank Berhad	ماليزيا	18.75	1.38	21.08
14 البنك الإسلامي للتنمية	السعودية	17.62	1	1.64
15 مصرف الريان	قطر	16.93	2.44	15.68
16 (Saadiq)	ماليزيا	15.65	1.29	17.48

17	مصرف الإلتماء	السعودية	14.40	1.36	4.40
18	بنك الجزيرة	السعودية	13.59	0.98	9.99
19	Bank Sepah	إيران	12.70	0.10	3.15
20	Paisan Bank	إيران	12.55	0.20	27.29

Source :Ching Wing Lo and Chee Seng Leow ,Islamic Banking in Malaysia :A Sustainable Growth of the Consumer Market ,International Journal of Trade ,Economics and Financial ,Vol.5 ,No.6,December 2014 .

2- التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا:

ان بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبياً، لكن مع ذلك شهد تطوراً سريعاً وملحوظاً في وقت مبكر، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشياً مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينيات التي يطلق عليها صناديق الحجج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة.

ويمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا الى ما يلي:⁴

1-1-الفترة الأولى (1983 الى 1992):

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين 1983 الى 1993 بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك (BIMB) Islam Malaysia Berhad

سنة 1983 بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

2_الفترة الثانية (1993 الى 1999):

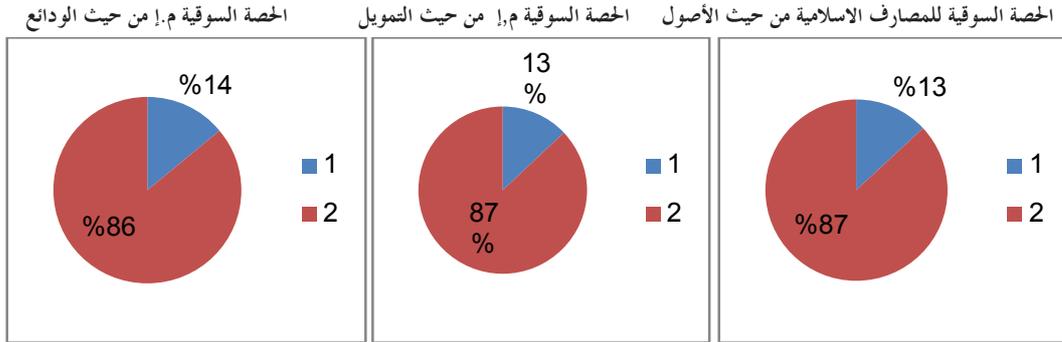
أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد (IBS) 1993 عندما قدم Bank Negara Malaysia " مخططة المصرفي بدون فوائد "، كما سمح هذا المخطط بإنشاء " نوافذ إسلامية " في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما ان العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضاً للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية⁵، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

3_الفترة الثالثة بعد 2000:

منذ عام 2000 بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18 ٪ في المتوسط سنوياً من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق 20٪ وهذا يعتبر جزءاً من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا الى مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الرائدة.

وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامية بماليزيا تم إنشائه على مدى ثلاثة عقود، إلا ان حصتها في السوق لا تزال منخفضة بالمقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي من حيث التمويل والاستحواد الذي يتراوح من حوالي 13 ٪ إلى 14 ٪ فقط من إجمالي حصة الأسواق المصرفية التي تبقى بعيدة عن ما تحققه البنوك التقليدية.

الشكل رقم (3): يوضح الحصة السوقية للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصرف التقليدية لسنة 2007



Source :Bank Negara Malaysia 2007 /1=Bank Islamic ;2=Bank conventional

لا تزال هناك إمكانية كبيرة لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن النظرة الإيجابية السائدة هي جذب العملاء خاصة غير المسلمين نحو الصيرفة الإسلامية، وهو أمر مهم لأن المصارف الإسلامية يمكنها من أن تتنافس بشكل مباشر مع البنوك التقليدية تحت النظام المصرفي المزدوج من أجل الاستحواذ على أكبر حصة في السوق وتطوير قدرتها التنافسية التي تمكنها من تلبية احتياجات عملائها، ولعبت الخدمات المصرفية الإسلامية دورا هاما في الصناعة المالية الشاملة بماليزيا، حيث في عام 2002 أطلقت الحكومة الماليزية أول صكوك إسلامية في العالم والتي استقطبت عديد المستثمرين وحاليا هناك أحد عشر بنك ذات ملكية محلية وستة بنوك ذات ملكية أجنبية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي⁶، وهو ما يوضحه الجدول رقم 2.

جدول رقم (2) يظهر قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا:

الرقم	الاسم	نوع الملكية
1	Affin Islamic Bank Berhad	محلي
2	Allaince Islamic Bank Berhad	محلي
3	AmIslamic Bank Berhad	محلي
4	Bank Islam Malaysia Berhad	محلي
5	Bank Muamalat Malaysia Berhad	محلي
6	CIMB Islamic Bank Berhad	محلي
7	EONCAP Islamic Bank Berhad	محلي
8	Hong Leong Islamic Bank Berhad	محلي
9	Maybank Islamic Berhad	محلي
10	Public Islamic Bank Berhad	محلي
11	RHB Islamic Bank Berhad	محلي
12	Al Rajhi Banking and Investment Corporation (Malaysia) Berhad	أجنبي
13	Asian Finance Bank Berhad	أجنبي
14	HSBC Amanah Malaysia Berhad	أجنبي
15	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	أجنبي
16	Standard Chartered Saadiq Berhad	أجنبي
17	OCBC Al-Amin Bank Berhad	أجنبي

Source :Ching Wing Lo and Chee Seng Leow Islamic Banking in Malaysia: A Sustainable Growth of the Consumer Market p527,International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 6, December 2014

تمكنت الخدمات المصرفية الإسلامية اليوم من تحقيق التكامل مع النظام المالي التقليدي في الاقتصاد الماليزي الذي أثبت مرة أخرى للعالم نجاحه ونجاحته في تبني نظام مزدوج⁷.

تكشف التفسيرات أعلاه على أن المنتجات والخدمات المقدمة من قبل النظام المصرفي الإسلامي اجتذبت المودعين والعملاء والمستثمرين وغيرهم، وبالتالي تزايد منتجات جديدة للبنوك يعطي المستخدمين بديلا لاختيار الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية وهذا يمكن ربطه بالسياسة المصرفية التي قامت بها حكومة ماليزيا لزيادة مساهمة القطاع المالي الإسلامي.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، واجهت تطوير التمويل الإسلامي عددا من الصعوبات والمخاطر المحددة في مقارنة مع التمويل التقليدي: منها مخاطر السيولة الهيكلية في غياب مقرض الملاذ الأخير، ولكن كانت ماليزيا قادرة على مواجهة هذه التحديات مع الهدف المعلن لتصبح " مركزا " للتمويل الإسلامي العالمي، وتلقى لذلك تفسير الشريعة التي تعتبر أكثر مرونة من تلك السائدة في الشرق الأوسط، حيث القدرة على إظهار الإبداع أكثر في خلق أدوات مالية ملائمة ومتوافقة من خلال الإطار التنظيمي والتشريعي الذي انتهجته الحكومة الماليزية.

3- الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

لتمتكن ماليزيا من بلوغ هدفها المتمثل في الريادة العالمية للتمويل الإسلامي كان لا بد عليها من هئية بيئية مواتية من إطار قانوني وتنظيمي تحدده أدوات وسياسات واضحة المعالم.

3-1- الإطار التشريعي: يحكم ممارسة التمويل الإسلامي في ماليزيا العديد من النصوص التنظيمية أهمها:

أ_ **قانون المصارف الإسلامية 1983**: يعتبر أول قانون يميز العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بحيث يضم 8 أجزاء أساسية الجزء الأول منه يمثل مقدمة يعرف فيها القانون ويحدد فيه آليات التطبيق، أما الجزء الثاني خصص لشرح شروط منح التراخيص للبنوك الإسلامية، أما الجزء الثالث تناول الاحتياجات المالية وواجبات البنوك الإسلامية، كما ركز على مسألة الملكية ومراقبة وإدارة البنوك الإسلامية في الجزء الرابع، في حين الجزء الخامس سلط الضوء على القيود المفروضة على الأعمال التجارية والذي تناول 8 أحكام رئيسية من قسم 24 حتى قسم 30، الجزء السادس نص على صلاحيات الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية، أما الجزئين الأخيرين يبين فيه آليات التعديل التي يمكن أن تمس لوائح هذا القانون⁸.

ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في 7 أبريل 1983 حيث انه منذ هذا التاريخ تم تعديل القانون ستة مرات وذلك لكي يتلاءم مع الحاجة ونمو الصناعة المالية للبنوك الإسلامية في ماليزيا، حيث يتم تنظيم هذه النشاطات من طرف بنك Negara حيث يعرف قانون المصارف الإسلامية " البنك الإسلامي ": على أنه كل شركة تزاو العمل المصرفي الإسلامي ولديها ترخيص ساري المفعول بالإضافة الى جميع المكاتب والفروع المتواجدة في ماليزيا والتي تشكل بنك واحد، أما " العمل المصرفي الإسلامي " فيعرفه على انه: مجموعة الأهداف والعمليات التي تخرص على تنظيم المعاملات المالية وفق ما يتوافق مع قيم الشريعة الإسلامية، صدر هذا القانون لتوفير التراخيص وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بما يتلاءم مع قيم الشريعة الإسلامية وجاء هذا القانون لتجسيد قانون الرقابة على الذي صدر لأول مرة في عام 1953، المادة 3 (1) من القانون تنص على أن بنك Negara الماليزي هو المسؤول الوحيد عن إدارة وتنفيذ أحكام هذا القانون المتمثل من طرف محافظ البنك.

ب_ **قانون التكافل 1984**: تم ترخيص عملية التكافل في ماليزيا بعد الموافقة على قانون التكافل 1984، الذي أقره البرلمان الماليزي بهدف ضمان التكافل كقطاع داخل النظام المالي الإسلامي وفق طريقة منظمة تسمح بصناعة التأمين في ماليزيا وفق قانون منفصل، حيث أن السلطة الرقابية المخولة بموجب قانون التكافل هي البنك المركزي الماليزي (بنك نيجارا ماليزيا) حيث أن محافظ البنك هو أيضا المدير العام للتكافل، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ إعتبارا من 1 جانفي 1985.

يؤكد هذا القانون على أهمية الالتزام بالشريعة الإسلامية، على سبيل المثال عقد التأسيس النظام الأساسي لشركة تكافل ماليزيا يؤكد على ان " سيتم تعامل جميع الشركات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في كل القواعد و الممارسات " .

يرغب عادة المساهمين أو المستثمرين في الاستفادة من العائد على استثماراتهم من دفع أرباح الأسهم إذ أنهم سابقا لم يكن باستطاعتهم استغلال الأرباح التي تحققها الشركة، وعليه فان الأنشطة الرئيسية للتكافل بماليزيا هي توفير وإدارة التكافل العائلي والتكافل العام الشركة، وعليه أقامت تكافل ماليزيا الأدوات المالية المناسبة لإدارة مستوى من عائد الاستثمار لتتم مشاركتها مع المساهمين فيها، حيث تكافل ماليزيا تدير الأموال التالية:⁹

- صندوق التكافل العائلي في إطار أعمال التكافل العائلي؛
- صندوق التكافل العام في إطار تكافل الأعمال العامة.

يجب على مشغلي التكافل الحصول على ترخيص من وزارة المالية، بناء على توصية من البنك المركزي المالي الذي يجب أن تكون مسجلة في ماليزيا والحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال المدفوع المقدّر بـ 100 مليون رينجت بالعملة المحلية كما يجب أن تكون عضوا في جمعية التكافل الماليزية.

بناء على تدابير التحرير التي أعلنت عنها الحكومة الماليزية في أبريل 2009، تم رفع حصة الشريك الأجنبي في شركة التكافل من 49٪ إلى 70٪، وسمح للشركات الأجنبية إعادة التكافل (إعادة التأمين الإسلامي) بالكامل، في الوقت نفسه أعلنت الحكومة عن إصدار رخص جديدة للتكافل في عام 2009 للشركات، مما أسهم في دعم قطاع التأمين التكافلي والعمل أيضا مع البنوك التجارية لتوزيع منتجات التكافل في السوق في إطار الاتفاقات "بنك التكافل".

ومن أجل تشجيع تطوير أعمال التكافل، يتم منح إعفاءات كاملة من ضريبة الأرباح لشركات التكافل الدولية.

ج- قانون الأسواق والخدمات المالية 2007: دخل هذا القانون ("CMSA") حيز التنفيذ في 28 سبتمبر 2007 باستثناء الجزء السادس من القسم الثاني المتعلقة بالاستحواذ والاندماجات التي تم تنفيذها بداية عام 2008 بحيث يضم هذا القانون تشريعات ضخمة من 394 قسم، نتيجة لتنفيذ التوصيات 92، 118 و 12 من المخطط الرئيسي لأسواق رأس المال التي تدعو إلى توحيد تشريعات الأوراق المالية والعقود الآجلة وإنشاء نظام ترخيص واحد¹⁰.

يحكم قانون الأسواق والخدمات المالية 2007 من قبل هيئة لجنة الأوراق المالية الماليزية ويسمح هذا القانون بممارسة سوق رأس المال الإسلامي بحيث تخضع جميع الأسواق في ماليزيا إلى قانون الأسواق والخدمات المالية 2007 (CMSA) كما ان هذا القانون يتضمن ثلاثة تشريعات رئيسية في سوق رأس المال وهي قانون صناعة الأوراق المالية 1983 (SIA) قانون الصناعة المستقبلية أو ما يعرف بقانون صناعة العقود الآجلة (FIA) 1993 والجزء الثالث من قانون هيئة الأوراق المالية 1993 (SCA) وهذا القانون يسعى إلى تنظيم وتوفير المسائل المتعلقة بالأنشطة والوسطاء في أسواق رأس المال والمسائل التبعية المتعلقة بذلك¹¹.

2_ الإطار التنظيمي: لقد اتخذت الحكومة الماليزية من أجل تنظيم سوقها المالي الإسلامي عدة إجراءات جوهرية أهمها:

__ إعلان البنك المركزي الماليزي في 9 فبراير 2006 عن أداة نقدية اسلامية جديدة، ما يعرف صكوك الإجارة وهو يسعى من خلالها إلى إدارة السيولة في السوق حيث بلغت القيمة الأولى للصكوك في بداية الاصدار إلى 400 مليون رانجيت؛

__ الاستفادة من مزايا التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما له من تأثير كبير على العمليات المالية الإسلامية فقد وضع بنك ماليزيا موقع على شبكة الانترنت لتوطيد الصلة بين المصارف وسوق المال الإسلامي باعتبارها مبادرة لنشر المعلومات بصورة أكثر كفاءة، ولتسهيل قرارات الاستثمار وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمصارف الإسلامية؛

__ قامت ماليزيا في وقت سابق بإطلاق أيضا أول المشتقات العالمية الإسلامية الرئيسية من خلال اتفاق (IDMA) في عام 2007 لتطوير أدوات التحوط للأسواق المالية الإسلامية لإدارة المخاطر الناتجة عن الاستثمار، وأعقب هذا اتفاق ماستر المراجعة (IMMA) الذي تم التوقيع عليه في أغسطس 2009 من قبل البنوك الإسلامية الماليزية، والذي يهدف إلى التسهيل الفعال للمخاطر وإدارة السيولة من خلال العمل بالودائع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام المراجعة حيث ان هذه الاجراءات التنظيمية شملت أيضا قطاعات ومجالات أخرى أهمها:

أ_ على مستوى العالم الإسلامي: في هذا الاطار تم انشاء منظمتين دوليتين ذات الصلة بالتمويل الاسلامي في عاصمة ماليزيا كوالا لمبور أهمها ما يلي:

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board) (IFSB) في عام 2002 وهو يسعى إلى تحديد معايير مالية وفق ما تقتضيه الشريعة الاسلامية بهدف التأكد من صحة الأدوات المالية وتوحيد المنتجات المالية الإسلامية الأخرى ومقره هو البنك المركزي BNM، كما انضمت الى هذا المجلس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تأسست في عام 1990، بحيث يقضي هذا التعاون الى إنتاج دولي لأفضل الممارسات في تطوير التمويل الإسلامي العالمي بهدف ضمان تمويل إسلامي أكثر استدامة؛

- شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (International Islamic Liquidity Management Corporation (IILM) التي أنشئت في أواخر عام 2010 ويقع مقرها الرئيسي في كوالالمبور، بهدف تطوير السياسة النقدية عبر الحدود؛
 - كما انشأت السلطات الماليزية أيضا معهد تسويقي للتمويل الإسلامي في 2006 يعرف بـ "مركز ماليزيا المالية الإسلامية الدولية" (Malaysia International Islamic Financial Centre) (MIFC) وقد أنشئت من أجلها الأحكام القانونية والحوافز التي من خلالها يمكن استقطاب وجذب البنوك التقليدية، من خلال منح تراخيص للعمل المصرفي الإسلامي، مع تقليل الإجراءات البيروقراطية كما تم منح امتيازات من الحكومة لكل من يساهم في تطوير قطاع التأمين الإسلامي (التكافل) الذي يمكنه الاستفادة من مزايا ضريبية.
 بـ مجال التعليم وإدارة الموارد البشرية: أصبح لماليزيا العديد من المؤسسات لتنمية الموارد البشرية والخبرات في مجال التمويل الإسلامي التي تتمثل في 8 جامعات تقدم التدريب الموجه في هذا المجال بالإضافة إلى إنشاء معاهد متخصصة من قبل السلطات التي شكلت شبكة دولية هامة منها: 12

- المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (International Centre for Education Islamic Finance) (INCEI) الذي تم إنشائه في عام 2005 من قبل البنك المركزي BNM، الذي درب أكثر من 2000 طالب (300 طالب دكتوراه) بالإضافة إلى المسؤولين التنفيذيين في القطاع المالي من 78 دولة مختلفة، كما أنشأ البنك المركزي الماليزي صندوق لتمويل هذا المركز بـ 500 مليون رنجيت ماليزي.

- معهد الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في ماليزيا (IBFIM) الذي تم إنشائه في عام 2001.

- ICLIF / FIDE (المركز الدولي للقيادة في المالية / برنامج تعليم المؤسسات المالية).

- مؤسسة البحوث التطبيقية التي أنشئت في عام 2008 من قبل البنك المركزي، ISRA (الأكاديمية الدولية للبحوث الشرعية للتمويل الإسلامي).

جـ. مجال التعاون بين البلدان: في هذا المجال تم عقد عدة عقود تعاون أهمها: 13

- عقد التعاون بين INCEIF والصناعة المالية الإسلامية في المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 19 و 20 ماي 2010 مما يثبت أن النظام المالي الإسلامي لديه قيمة في السوق العالمية، وهذا حسب تقرير (ISRA 2010)، كما أعلنت كل من ماليزيا، المملكة المتحدة وهونغ كونغ نيتهن لينشئوا مركز قاعدة المالية الإسلامية وهذا من خلال تسهيل المعاملات وتعزيز العلاقات بين البلدين.

دـ مجال العمل المصرفي الإسلامي والنظام المالي: لقد تطور العمل المصرفي في ماليزيا منذ سنة 2000 أين كانت تضم مصرفين إسلاميين و 17 بنك تجاري تعمل بالنافذة الإسلامية وانتقل إلى 11 مصرف إسلامي و 8 بنوك تجارية و 4 بنوك استثمار إسلامية و 5 مؤسسات للتنمية سنة 2007، هذا النمو السريع الذي شهدته ماليزيا كان من خلال تفعيل سياسة التحرير من قبل الحكومة الماليزية والسماح بمشاركة البنوك الأجنبية وهو ما ساهم في دخول ثلاثة بنوك من الشرق الأوسط (مصرف الراجحي للاستثمار، شركة بيت التمويل الكويتي والاتحادات المالية الإسلامية¹⁴) بالإضافة إلى دخول البنوك الأجنبية مثل: HSBC Bank Malaysia Berhad، OCBC Bank Malaysia Berhad، Standard Chartered Bank Malaysia Berhad، RHB Islamic Bank Negara، Commerce Tjari Bank، Berhad Hong Leong Islam Bank Berhad في عام 2005، ليرتفع مجموعها إلى 17 بنكا عام 2013 وهو ما يوضح الجدول رقم (02).

ان فعالية الاطار التنظيمي والتشريعي في ماليزيا جعلت المصارف الاسلامية فيه أكثر تنافسية وديناميكية ما ساهم في ازدهارها من حيث تمويل القروض، وتزايد ودائع المصارف الإسلامية بنحو متزايد الاتجاه وأكثر مرونة مقارنة بالبنوك التقليدية على سبيل المثال إزادت ودائع بنك BIMB من 325 مليون رنجيت ماليزي إلى 4,4 مليار رنجيت ماليزي وزاد التمويل وخدمات القروض في بنك BIMB أيضا إلى 0,9 مليار رنجيت في نهاية عام 2000، ليلعب إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية إلى 31 مليار رنجيت ماليزي، في حين بلغ إجمالي الودائع في البنوك التقليدية 381 مليار رنجيت.

أما بالنسبة لتمويل القروض نجد ان البنوك الاسلامية قدمت 21 مليار رانجيت أما النظام المصرفي التقليدي قدم 416 مليار رانجيت كما زادت ودائع البنوك الإسلامية لتصل إلى 154.86 مليار رانجيت في عام 2008، في حين أن إجمالي الودائع في البنوك التقليدية 619,43 مليار رانجيت، كما تم تسجيل زيادة تمويل قروض أيضا إلى 86.7 مليار رانجيت في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية التي سجلت انخفاضا بعدما كانت تقدر 773.4 مليار رانجيت¹⁵.

كما تم تسجيل زيادة معدل النمو السنوي للإبتكار في البنوك الإسلامية وذلك بنسبة 22,6 % مقارنة مع البنوك التقليدية التي سجلت (7,16 %) فقط في البنوك التجارية 2000-2004. أما في تمويل القروض فنلاحظ زيادة مساهمة البنوك الإسلامية من 5 % عام 2000 إلى 11,2 % في عام 2007.

4- قياس مؤشرات نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا: من الجدير بالذكر ان ماليزيا تلعب دور القائد لهذه الصناعة في المنطقة، بل ان ماليزيا هي من الدول الرائدة عالمياً في صناعة التمويل الإسلامي، خاصة في مجالات مثل الخدمات المصرفية الإسلامية والصكوك والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتمييزها بعدة خصائص من خلال اتخاذها لعدة اجراءات التي يمكن توضيحها كالآتي:

4-1- تنوع المنتجات المصرفية: عموماً تم تشكيل المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام مبدأ معاملات مثل المراجعة الاستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، الوكالة، الكفالة وغيرها، إذ أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تقدم اليوم أكثر من 50 منتج وخدمة، التي تطورت طيلة أربعة فترات أساسية:¹⁶

أ_ المرحلة الأولى (1983): حيث كانت المنتجات الأولية هي: ودیعة حساب التوفير، ودیعة الحساب الجاري، المضاربة حساب الاستثمار والبيع بالتعجيل لتمويل الإسكان؛

ب_ المرحلة الثانية (1993): تم اضافة منتجات جديدة مثل: المراجعة، تمويل رأس المال العامل بين البنوك الإسلامية، سوق المال وتوريق الأصول؛

ج_ المرحلة الثالثة 1999: تم إدخال منتجات جديدة كبطاقات الائتمان الإسلامية والتمويل الإسلامي والإجارة الثابتة التمويل؛

د_ المرحلة الرابعة (الحالية): وفيها تم بداية العمل بالمشاركة والمشاركة المتناقصة التمويل، التمويل عن طريق المضاربة والمشتقات والمنتجات المركبة والتحوط وجميع المنتجات الأخرى التي تم ادخالها حديثاً.

أما مبادئ تطبيق المعاملات في البنوك الإسلامية يمكن تلخيصها كالآتي:

1_ حساب توفير بتطبيق ودیعة اليد الضامنة Wadiah Yad Dhamamah (WYD) والمضاربة؛

2_ تطبيق الحساب الجاري؛

3_ حساب الاستثمار عن طريق الوكالة والمضاربة؛

4_ الأصول وتمويل السيارات عن طريق البيع بالتعجيل والإجارة ثم البيع؛

5_ الاعتماد على بطاقة الائتمان الإسلامية، التمويل التطبيقي والشخصي باستعمال التورق.

وجهت البنوك الإسلامية في ماليزيا جهودها إلى تقديم منتجات عدة لتقاسم الأرباح، ويمكن توزيع المنتجات والخدمات إلى عدة فئات على أساس البيع بالتعجيل (BBA)، اجارة ثم البيع (AITAB)، المراجعة، المضاربة، المشاركة والاستصناع وعموما تمويل الديون عن طريق البيع بالتعجيل، المراجعة والإجارة يعطي مساهمة كبيرة في نمو التمويل المصرفي الإسلامي هذا التمويل يشكل حوالي 80% من مجموع التمويل المصرفي الإسلامي، حيث أن النسبة تبقى تسجل ارتفاع من سنة لأخرى حيث إرتفعت من 78.2% في عام 2006 إلى 84,2% في عام 2009، وهذا يدل على أن هناك تغييرات على مستوى هياكل المصرفية الإسلامية في ماليزيا التي أدخلت العديد من المنتجات الجديدة. وهو ما يبينه الجدول رقم 3.

جدول رقم (3): يوضح طبيعة التمويل المعتمدة في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (الوحدة: مليار رانجيت ماليزي)

2009	2008	2007	2006	طبيعة التمويل
35,783.1	34,533.0	31,630.3	29,845.0	البيع بالتعجيل
2,973.1	2,774.1	1,153.5	762.9	الاجارة
33,697.1	31,847.2	25,806.1	21,470.0	الاجارة ثم البيع
18,583.5	15,854.8	9,691.7	5,300.0	المراحة
1,333.2	1,137.1	374.4	156.8	المضاربة
389.3	314.0	105.8	147.9	المشاركة
1,477.3	1,384.2	804.1	509.0	الاستصناع
13,836.7	16,802.4	15,818.0	15,958	تمويلات اخرى
108,030.0	104,647.6	85,957.8	73,368.1	المجموع

Source :Bank Negara Malaysia Monthly Statistical Bulletin .

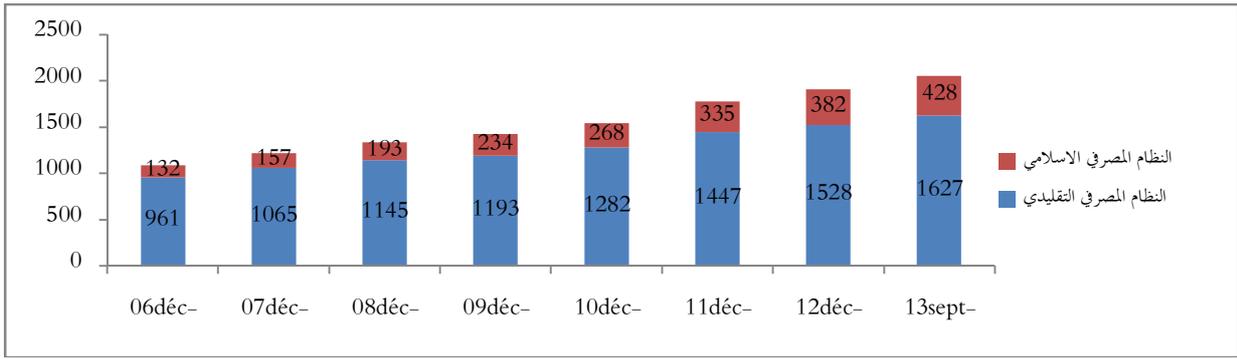
من خلال الجدول نلاحظ أن التمويل الإسلامي في ماليزيا يشهدا تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمة التمويل في هذا المجال من 368.73 مليار رانجيت سنة 2006 الى 108.30 مليار رانجيت سنة 2009، حيث تصدر التمويل عن طريق البيع بالتعجيل الفترة 2006-2009 أين بلغت قيمته 35,783 مليار رانجيت، وهو ما يشكل ما نسبته 33% من اجمالي التمويلات في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا، تليها مباشرة الاجارة بالبيع التي بلغت نحو 33,697 مليار.

ومنه يمكن القول أن قطاع التمويل الإسلامي الماليزي مستمرا في تحقيق النمو يدعمه في ذلك قوة البيئة التنظيمية والمبادرات الحكومية المتعددة التي تهدف الى فتح أحدث الامكانيات أمام التمويل الإسلامي من خلال القوانين التي أصدرتها خلال سنوات 1984، 1983، 2003 و 2007 والتي جاءت لتشجيع التمويل المطابق للأحكام الإسلامية.

4-2- القدرة على مواجهة المخاطر المالية: استطاعت ماليزيا إنشاء سوق بين البنوك من خلال اتباع القواعد الصارمة للتمويل الإسلامي في عام 1994 لمعالجة مشكلة السيولة الكامنة في التمويل قام البنك المركزي الماليزي بنك Negara بخلق سوق مالية إسلامية، بهدف السماح للبنوك الإسلامية للاستثمار في بنك إسلامي آخر وفقا لمبادئ التمويل الإسلامي من خلال أداة مالية مخصصة و"بين البنوك المضاربة للاستثمار"، لتفاسم الأرباح، كما قامت الحكومة الماليزية أيضا بإطلاق مجموعة من الاستثمارات الحكومية (GII) وعقود تمويل الدولة دون أجر ثابت، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطوير في عقود التمويل "البيع بالتعجيل" القابلة للتداول في السوق الثانوية، مما عزز سوق ما بين البنوك الإسلامية والحد من خطر حدوث أزمة سيولة، كما قام بنك نيجارا أيضا في عام 1997 بإنشاء مجلس الشريعة الاستشاري (SAC) وهي الهيئة التي تضمن أن الأصول المالية تفي بمتطلبات الشريعة.

تم تعيين بنك Negara منذ عام 1999 للقيام بدور مقرض للبنوك الإسلامية، وتم إستحداث أدونات الخزانة الإسلامية (ITB) عام 2004، وهي أول أدونات خزانة إسلامية في العالم، الأمر الذي ساهم في تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية في عز الأزمة المالية 2008 وهو ما يبينه الشكل رقم 4.

شكل رقم (04): يبين تطور الأصول في البنوك الاسلامية الماليزية (مليار رانجيت ماليزي)

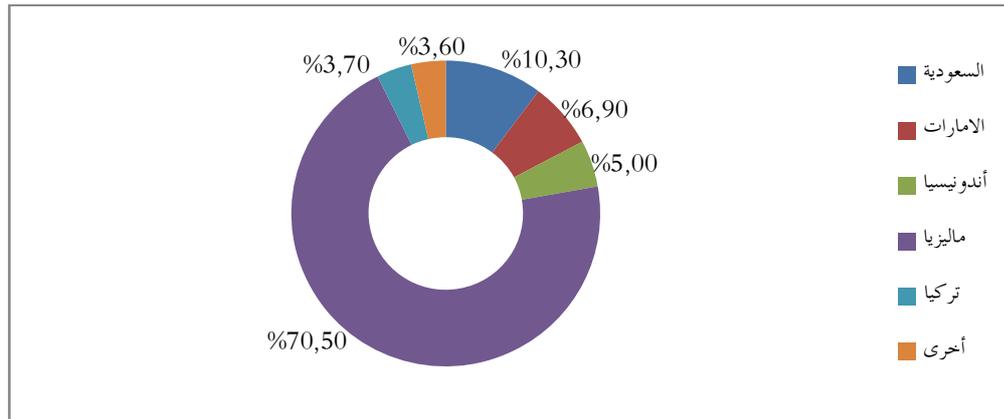


Source : DG trésor ,Ambassade de France en Malaisie (service économique) ,la Malaisie Hub Mondial de la Finance Islamique ,Février 2014 ,p2 .

من خلال الشكل نلاحظ ان الاصول المحققة في النظام المصرفي الاسلامي تتطور بشكل ملحوظ ففي نهاية سنة 2006 كانت تقدر قيمة الأصول في البنوك الاسلامية 132 مليار رانجيت ماليزي واستمرت في الارتفاع خلال الأزمة العالمية المالية حيث بلغت قيمة الأصول 193 مليار رانجيت و234 مليار رانجيت في سنتي 2008 و2009 على التوالي وهو ما يبين نجاعة وكفاءة النظام المصرفي الاسلامي في ماليزيا في ادارة المخاطر والأزمات المالية، في حين وصلت مع نهاية سنة 2013 الى 428 مليار رانجيت أي تطورت بحوالي 3,5 مرة (2006-2013) مقارنة بنسبة نمو تقدر بحوالي 1.7 مرة خلال نفس الفترة للبنوك التقليدية، أي أن القطاع المصرفي الإسلامي حقق حوالي ضعف نسبة تطور القطاع المصرفي التقليدي بفضل دخول مستثمرين وكسب عملاء جدد في القطاع وعدم تأثره بالازمة المالية التي شهدها العالم في 2008، وبالرغم أن النظام المصرفي الاسلامي الماليزي لا تشكل سوى نسبة 14% من اجمالي الاصول، الا نمو الأصول في القطاع المصرفي الاسلامي الماليزي تفوق على نظيره في القطاع المصرفي التقليدي كما ذكرنا، فهي تجربة جديدة أن تحتذي بها البلدان الأخرى في تطوير وتنمية اسواق رأس المال الاسلامية، وقد سمح النهج الذي تتبعه ماليزيا في اطار سعيها لضمان سلامة الأطر القانونية والتنظيمية والاحترازية جنبا إلى جنب مع خلق بنية تحتية مواتية، تمكنها من تشجيع وتحفيز اصدار وادراج وتداول الأدوات الاسلامية في أسواق المال المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من ان تصبح ماليزيا بمثابة احدى البلدان الرائدة في تطوير صناعة أسواق المال الاسلامية على المستوى العالمي، حيث ان 71.4% من الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا والتي تمتلك مجتمعة قيمة سوقية باجمالي 1.03 تريليون رينجيت ماليزي تعتبر متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، كما تقدر الأصول المدارة ضمن صناعة ادارة الصناديق الاسلامية في البلاد بنحو 97.5 مليار رينجيت (29.88 مليار دولار)، بينما تبلغ صافي قيمة أصول صناديق توظيف الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية 42.8 مليار رينجيت (12.87 مليار دولار).

3_4_ الاستحواذ على اصدارات الصكوك الإسلامية العالمية: كما هو معلوم فإن السندات المدعومة على الأصول الحقيقية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فان ثلث سوق السندات العالم في ماليزيا، والدولة نفسها اعتمدت هذه الأداة التي تصدر بانتظام الصكوك المقومة بالدولار منذ عام 2002، والشكل التالي يبين اجمالي اصدارات الصكوك في العالم فقد واصلت ماليزيا خلال سنة 2013 السيطرة على سوق الصكوك العالمية، حيث بلغ حجم اصدار الصكوك حوالي 37.5 مليار دولار أي بنسبة 70.5 بالمائة من القيمة الاجمالية للصكوك، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى اصدارات البنك المركزي والتي بلغت نحو 28.2 مليار دولار، تليها دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت فيها اصدارات الصكوك خلال 2013 نحو 15.6 مليار دولار، تنصدها السعودية بنحو 9.27 مليار دولار أي بنسبة 10.3 بالمائة من القيمة الاجمالية للصكوك، تليها الإمارات التي استعادت نشاطها من خلال اصدارات فاقت 5.16 مليار دولار أي بنسبة 6.9 بالمائة من اجمالي الصكوك العالمية حيث شهدت بعض الاصدارات لصكوك الشركات الكبرى (هيئة كهرباء ومياه دبي، طيران الامارات وبنك دبي الاسلامي) حيث كان كل اصدار بقيمة 1 مليار دولار، ومن ثم جاءت كلا من أندونيسيا وتركيا بنسب 5 بالمائة و3.7 بالمائة على التوالي.

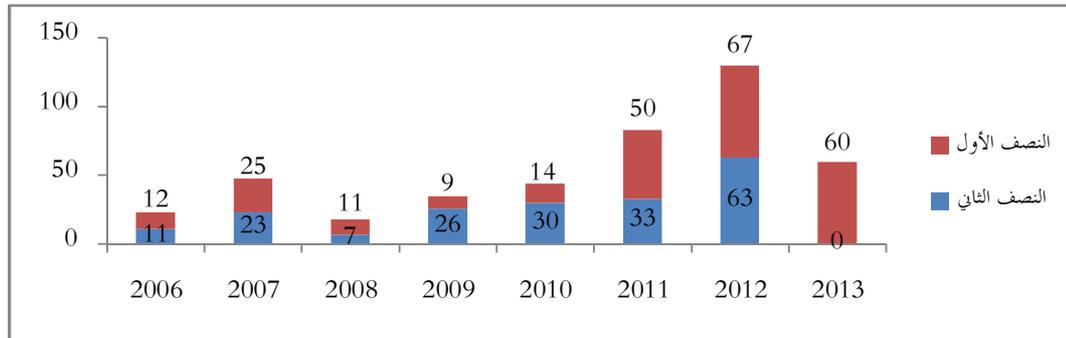
شكل رقم (05): يبين إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال سنة 2013



Source : DG trésor ,Ambassade de France en Malaisie (service économique) ,op cit p2.

يمكن القول ان ماليزيا تتمتع بشهرة عالمية كقائد للنمو وأحد البلدان المحفزة لسرعة نمو قطاع الصكوك ضمن صناعة التمويل الاسلامي، نظراً لامتلاكها سوق متينة من الصكوك الأولية وسوق نشطة من الصكوك الثانوية، فان ماليزيا تعتبر بمثابة المركز العالمي من حيث إصدارات الصكوك الجديدة وكذلك الصكوك القائمة، وتحافظ سوق الصكوك الماليزية على صدارتها باعتبارها أكبر موطن لإصدارات الصكوك منذ الانطلاق الرسمي لإصدارات الصكوك في بداية 2001 وحتى الوقت الراهن، وفي الفترة ما بين 2008 والرابع الأول من 2014، حافظت الصكوك الماليزية القائمة استحواذها على نسبة تتراوح ما بين 58% الى 63% من الصكوك العالمية القائمة خلال تلك الفترة، أما من حيث الحجم قد نمت الصكوك الماليزية القائمة بمعدل سنوي مركب نسبته 20.65% بين عامي 2008 و 2013 وحتى الوقت الراهن تنفرد سوق الصكوك الماليزية بكونها السوق الوحيدة في العالم الاسلامي التي تتجاوز الصكوك القائمة فيها حاجز 100 مليار دولار بفارق كبير وهو ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (06): يبين تطور التعاملات العالمية من الصكوك الماليزية (مليار دولار أمريكي) من 2006 إلى 2013



Source: DG trésor ,Ambassade de France en Malaisie (service économique) ,op cit ,p2 .

قامت الحكومة الماليزية بالاقتراض بصورة نشطة لسد احتياجات ميزانيتها وذلك من خلال إصدار الصكوك السيادية في الوقت الذي ينشط فيه البنك المركزي في البلاد فيما يتعلق بإصدار الصكوك القياسية طويلة الأجل من أجل تقديم الارشادات للمشاركين في السوق فيما يتعلق بتفاصيل التسعير، وعلى نحو بالغ الأهمية، أظهر القطاع الخاص في ماليزيا اهتماماً متزايداً في جمع الأموال عن طريق أسواق رأس المال الإسلامية.

الخلاصة

من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات المتعلقة نجد ان المصرفية الإسلامية في ماليزيا حققت نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الإشرافية والرقابية من خلال تطوير مجالين أساسيين، فيتعلق الأول منه بالإطار القانوني اللازم لنجاح المصارف الإسلامية، فصدرت القوانين والتعليمات المنظمة لعملها التي تتميز في مجملها باستقلاليتها عن قوانين المصارف التقليدية كقانون خدمات المالية الإسلامية 2013، في حين يتعلق الأمر الثاني في إنشاء البنية التحتية للمصرفية الإسلامية وأهمها المؤسسات التعليمية الداعمة ومكاتب المحاماة لصياغة العقود الشرعية ومكاتب الوساطة ومؤسسات التحكيم وتدريب القضاة على خصوصية المالية الإسلامية والأسواق المالية وشركات التأمين الإسلامي. وهو الأمر الذي مكنها بان تكون من بين الدول الرائدة في مجال المصرفية الإسلامية، الأمر الذي جعلها تساهم بقسط كبير في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، وعليه يمكننا طرح نتائج وخلصات مفادها أن تطبيق ماليزيا للشرعية الإسلامية في هذا القطاع المالي لم يكن أبدا عائقا أمام تقدمها وازدهارها كما يدعي البعض، وإنما كان حلا ذكيا من أجل مواجهة التحديات العالمية التي أصبحت تفرضها العولمة والرأسمالية، ماجعلها مركزا اسلاميا عالميا يجذب كل المستثمرين بمختلف حسياتهم وديانتهم وتكون بذلك نموذج يقتدى به، بالإضافة الى نجاعة سياستها التنظيمية والتشريعية المتكاملة التي انعكست على قطاعات كالتعليم العالي إدارة الموارد البشرية، القطاع المصرفي والتعاون الدولي الذي ساهم في تحقيق نتائج ايجابية.

وبهذا نجد ان ماليزيا بتجربتها الناجحة قد ارسلت رسالة واضحة تدعوا فيها كل الدول الاسلامية أو غير الاسلامية بضرورة تبني نظام بديل مواز للنظام التقليدي مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين وكذا العملاء في إختيار العمل بالصيغة التي تناسبهم. ومن أهم التوصيات التي نخرج منها من بحثنا هي:

- _ الاقتداء بالتجربة الماليزية في ما يخص الاطار التنظيمي والقانوني لبناء نظام مصرفي اسلامي قوي؛
- _ ادماج برامج المالية الاسلامية المتخصصة في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة في الصناعة المالية الاسلامية ترصد تطوراتها وتتابع تطبيقاتها ومستجداتها؛
- _ اقامة منظومة مؤسسات للمالية الاسلامية من بنوك، صناديق استثمار اسلامية، مؤسسات تأمين تكافلي وإعادة تأمين مؤسسات الأوقاف والزكاة متكاملة ومتعاونة لتفعيل وتبادل الخبرات؛
- توسيع مجال العمل ببقية الصيغ في المعاملات بالمصارف الإسلامية وعدم التركيز على البيع بالإجارة أو المراجعة فقط بل يجب أن يتعدى ذلك بإستهداف العمل بصيغ مثل الإستصناع والمشاركة بصورة أكبر لخلق تنمية حقيقية في المجتمع وهو تحدي يجب على تلك المصارف الوصول إليه.

الهوامش والمراجع :

¹ _ Rym Ayachi Amma, Mehrez Ben Salma, Dhafer Saidane ;La pratique actuelle des banques Islamique favorise-t-elle la croissance ? ;etude en Economie Islamique ;Vol 6 ,No 1-2 p(57-82).

² _ World Islamic Banking, competitiveness Report 2014/2015 p14.

³ _ifsb ,Islamic Financial Services Industry :stability report 2013, p9 .(date de consultation Juin 2015)

[http://ifsb.org/docs/IFSB%20-%20IFSI%20Stability%20Report%20TEXT%20FINAL%20\(OUTPUT\).pdf](http://ifsb.org/docs/IFSB%20-%20IFSI%20Stability%20Report%20TEXT%20FINAL%20(OUTPUT).pdf)

⁴ _ Sudin Haron Islamic, banking Rules and Regulations, Pelanduk Publication. Kuala Lumpur1999.

⁵ _ Malaysia's approach towards Islamic banking is unique whereby a dual banking system was introduced where Islamic and conventional banks operate side by side (Yap Pei Ling, 2009)

⁶ _Bank Negara Malaysia, (2013). List of Financial Institutions: Islamic Banks. [Online]. Available: (Browsing date : July ,2015) <http://www.bnm.gov.my>

⁷ _T. I. Seethalechumy, Hishamuddin, and C. E. Uchenna, “Customer awareness and current usage of Islamic retail banking products and services in Malaysia,” Australian Journal of Basic and Applied Sciences, vol. 5, no. 10, pp. 667–671, 2011.

⁸ _Tinta d Ari PelAnge ,did you know about Islamic Banking act (IBA) 1983? (browsing date june 2015)

<http://asyrannajwa.blogspot.com/2010/03/did-you-know-about-islamic-banking-act.html>

⁹ _Takaful Malaysia (visit site : July ,2015)

<http://www.takaful-malaysia.com.my/corporate/aboutus/Pages/incomesource.aspx>

¹⁰ _SKRINE ,Legal Insight Issue 3,October 2007 (visit site :July 2015)

<http://www.skrine.com/unification>

¹¹ _ Islamic Banking (Amendment) Act 2007 (ACT A1307 , In force from:. 31 July 2007 [P.U.(B) 286/2007].

¹² _DG trésor ,Ambassade de France en Malaisie (service économique) ,la Malaisie Hub Mondial de la Finance Islamique ,Février 2014 ,p3 .

¹³ _Mohamad Zaid Mohd Zin ,Abdul Razak Abdul Kadir ,Saurdi Ishak ,Mohd Syahiran Abdul Latif ;Growth and Prospect of Islamic Finance in Malaysia ;International Conference on Social Science and Humanity IPEDR vol .5 Singapore ;2011 ;p 182 .

¹⁴ _ It was established with the joint venture of Qatar Islamic Bank, RUSD Investment Inc and Global Investment.

¹⁵ _ Bank Negara Malaysia Monthly Statistic Bulletin .

¹⁶ _Zakariya bin Bahari, The changes of product Structure in Islamic Banking :Case Study of Malaysia paper presented at Two–Day, Conference on Islamic Perspectives on Management and Finance, United Kingdom organized by School of Management, Leicester University ,2–3 July 2009, P7.